



### بلاغ

عقد قطاع الصيدلة الاتحاديون اجتماعا يومه السبت 05 فبراير 2011 بالمقر المركزي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للتداول في نقط جدول الأعمال التالي:

#### ✓ الوضعية الراهنة للصيدلة.

✓ الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات بوستون للاستشارات -BCG- وانعكاساته على قطاع الصيدلة والدواء.

بعد نقاش مستفيض و مسؤول لوضعية الصيدلة ورهانات المستقبل ، وبعد التطرق للمشاكل التي ينخبط فيها صيدلة المغرب مهنيا ،اجتماعيا واقتصاديا ،وكذلك إنعكاس تأخر أجرات مجموعة من المقتضيات الصادرة في مدونة الدواء والصيدلة 04-17 عبر المراسيم التنظيمية، لتفعيل القانون واحترام الممارسة السليمة للمهنة؛ تطرق المجتمعون إلى الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات بوستون للاستشارات BCG ، وأجمع كل الحاضرون على أن الخلاصات التي أتت بها هذه الدراسات لا تصب في مصلحة المهنيين ولا تسعى إلى تسهيل ولوجية الدواء للمواطن، نظرا لأن هذه الدراسة مجانية لأرض الواقع المغربي ولا تأخذ بعين الإعتبار خصوصية الحالة التي توجد عليها المنظومة الدوائية بالمغرب عامة وقطاع الصيدلة خاصة.

كما اعتبر الصيدلة الاتحاديون إن نتائج الدراسة متناقضة مع خلاصات تقرير اللجنة البرلمانية، المنبثقة عن اللجنة الاجتماعية، التي أكدت بالواضح أن صيدلة الصيدليات (les officinaux) غير مسؤولين عن غلاء الدواء بالمغرب، معربين عن رفضهم المطلق لمقتضيات هذه الدراسة.

وأكد قطاع الصيدلة الاتحادي عن استعدادهم للمساهمة في أي إجراء يهدف لتسهيل ولوج المواطنين إلى الدواء يراعي جودة الخدمات الصيدلانية دون المس بهامش ربح الصيدلة عبر مقارنة دينامية ينخرط فيها الفاعلين في القطاع .

وحت الحاضرون على عدم اختزال التعامل مع مشكلة ولوج الدواء بالمغرب، في إجراءات تقنية محضه، بل يجب التعامل معها من عدة زوايا مهنية ، اقتصادية، صحية و اجتماعية ، تسوقنا إلى إخراج سياسة دوائية ضمن سياسة صحية تكون من أولى أولوياتها تقليص تكلفة العلاج في مجمله لكل المغاربة.

كما عبروا على انخراطهم في تشجيع الدواء الجنبس كأحد الإجراءات لتسهيل الولوج إلى الدواء.

بالنسبة للأدوية الباهظة الثمن يجب التفكير في إيجاد طريقة لمعالجة هذه المعضلة عبر وضع برامج وطنية لمحاربة الأمراض المكلفة، وعبر تدخل الدولة لمساعدة المعوزين عن طريق الموازنة بصندوق المقاصة، كما يجب إلغاء كل الضرائب على الدواء حيث يعتبر المغرب في مقدمة الدول التي تفرض ضرائب عالية على الدواء.

يعتبر الصيدلة الاتحاديون إن القانون المنظم لأسعار الأدوية بالمغرب مازال صالحا و باستطاعته إذا ما تم تطبيقه بشفافية وصرامة أن يساعد على تخفيض ثمن الأدوية دون المساس بهامش ربح الصيدلة.

يعتبرون كذلك أن مشكل ولوج المواطنين للعلاج يرجع كذلك إلى فشل منظومة التغطية الصحية للوصول إلى أهدافها المسطرة، لعدم تفعيل مجموعة من المقتضيات التي جاء بها قانون التغطية الصحية، خصوصا المادة 44 و المادة 114 ، وكذلك عدم خروج نظام المساعدة الصحية للمعوزين RAMED إلى حيز التطبيق، وعدم تطبيق البروتوكولات العلاجية للأمراض المكلفة protocole thérapeutique pour les maladies couteuses... إلخ. بالإضافة على سوء التسيير والتدبير الذي عرفته الصناديق المسيرة للتغطية الصحية في السنوات الماضية.

ويدعو الصيدلة الاتحاديون إلى فتح حوار وطني ، يشارك فيه كل الفقاء السياسيين والمهنيين والمسؤولين الحكوميين، يناقش إشكالية ولوج المواطنين للعلاج من أجل إيجاد حلول جذرية و موضوعية ومستدامة ، وذلك بوضع سياسة صحية جريئة تهدف إلى تحسين جودة خدمات المنظومة الصحية عامة و الدوائية خاصة بعيدا عن المساومات الظرفية.

حرر بالرباط 07 فبراير 2011